محليات

هل ستساهم بالفعل في تخفيف العبء على المواطن؟!

إحداث مدينة طبية لتقديم خدمات شبه مجانية ومخبر لمراقبة إنتاج الدواء المحلي والمستورد

| محمد منار حميجو

كشف نقيب صيادلة سورية محمود الحسن أن وزارة الصحة وبالتعاون مع النقابات الطبية وشركة الصناعات الدوائية تعمل على تأسيس مخبر توافر حيوي وسيكون له دور في مراقبة الصناعة الدوائية المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج، مؤكداً أن هذه الخطوة ستسهم بشكل كبير في تحسين إنتاج الدواء.

كما كشف الحسن في تصريح خاص لـ«الوطن» عن إنشاء مدينة طبية تضم عديداً من المنشآت الصحية والمشافي والمراكز الصحية لتقديم الخدمة شبه المجانية للمواطنين، موضحاً أن الوزارة تعد حالياً الدراسة الأولية لإحداث هذه المدينة.

وقال الحسن: إن الهدف من هذه المشاريع الصحية هو تخفيف العبء عن المواطنين والحكومة في آن واحد، مشدداً على ضرورة إنجازها بأسرع وقت ممكن، ولاسيما أن إحداث مخبر التوافر الحيوي سيكون له دور كبير في مجال الصناعة الدوائية ليس في الداخل فقط بل على مستوى الشرق الأوسط.

وأضاف الحسن: إن سورية ستكون من الدول العربية السباقة في إحداث مثل هذه المراكز وخاصة أن هناك الكثير من الدول العربية وحتى الأجنبية لا تملك مثل هذه المراكز المختصة في مراقبة الصناعة الدوائية أو المستوردة.

وأعلن الحسن أن هناك الكثير من المشاريع الصحية الكبيرة حالياً قيد الدراسة وسيعلن عنها عند انتهاء الدراسة الخاصة بها، مؤكداً أن القطاع الصحي في سورية ما زال قوياً رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد والأعمال الإرهابية التي طالت العديد من المنشآت الصحية بما في ذلك المشافي.

> الحسن لـ«الوطن»: الحكومة أوصلت جميع الأدوية لمعالجة الأمراض المزمنة لكل المواطنين

وأوضح الحسن أن الحكومة عملت على إيصال جميع الأدوية الداخلة في علاج الأمراض المزمنة سواء عن طريقها أم عن طريق المنظمات غير الحكومية، داعياً إلى تعزيز دور المنظمات الوطنية وألا يقتصر الدور على المنظمات الأجنبية باعتبار أن الوطنية قادرة على أن تقوم بهذه المهمة بشكل كبير ما دام هناك تعاون وثيق بين الحكومة وبينها.

ولفت الحسن إلى التحسن الواضح في إنتاج الدواء خلال العام الحالي وأن هذا التحسن يعود إلى الجهود التي بذلتها الجهات المختصة في هذا المجال خلال سنوات الأزمة، معتبراً أن ارتفاع سعر الدواء المنتج محلياً أفضل من استيراده من الخارج وبأسعار باهظة إضافة إلى استغلال تجار الأزمات لهذا الموضوع.

الذهب الأخضر ينتعش بعد الهطلات المطرية

| اللاذقية- سعاد صبيح

يعتبر الزيتون من الكنوز النباتية التي تغني الاقتصاد السوري، وخصوصاً أن الزيت السوري يعتبر من الزيوت المصنفة عالمياً من حيث الجودة، ونظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية فقد نال حصة كبيرة من الاهتمام في وزارة الزراعة من حيث توفير الغراس والأسمدة اللازمة له، وتعتبر هذه الزراعة من الزراعات الرئيسية من حيث المساحة، هذا ما أفاد به مدير زراعة اللاذقية منذر خير بك موضحاً أن المساحة الإجمالية تقدر بـ٤٧٣١٨,٢ هكتاراً، والمصدر الرئيسي لدخل ٦٠ ألف أسرة زراعية تعمل فيها، حيث تشكل هذه الزراعة ٤٥,٦٪ من مساحة الأراضي المستثمرة في المحافظة، وبالاطلاع على إحصائيات إنتاج الزيتون في السنوات السابقة في مديرية زراعة اللاذقية تبين أن الإنتاج الأوفر للزيتون كان في عام ٢٠١٠ حيث بلغت نسبته ٢٠١٤٢٨ طناً، في حين تقدر نسبة الإنتاج الأولي لهذا العام نحو ١٤٥ ألف طن من ثمار الزيتون حيث تكون كمية الزيت المتوقعة نحو ٣٤ ألف طن، ومياه الجفت ١٣٥ متراً مكعباً، ومقارنة مع العام الماضي فنسبة الزيتون تعتبر تقريباً نفسها، حيث بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٤٤٩٨٩ طناً، وفي البحث عن أسباب الاختلاف في الإنتاج زارت الوطن إحدى معاصر الزيتون في قرية سنجوان والتقت نبيل الحايك

صاحب معصرة الذي قال:

يعتبر هذا العام موسماً جيداً مقارنة بالأعوام السابقة، إذ إن الحملان كبير لكن نسبة الزيت تكون قليلة، في حين العام الماضي كان الحملان قليلاً ونسبة الزيت أكثر وهذا يعود إلى كمية المطر الأولي، إذ يبقى حب الزيتون صغيرا وتقل نسبة استخراج الزيت منه ويعتبر هذا أحد الأسباب المهمة في إنتاج الزيت، ولا ننسى الظروف التي تعرض لها البلد فهناك مناطق كثيرة لم يستطع أصحابها جني الزيتون بسبب الوضع الأمني، والسبب الآخر هو المحروقات وغلاؤها وعدم توفرها بشكل دائم، فنحن نحصل أسبوعيا على ٢٥٠٠ لتر وهي غير كافية، إضافة لانقطاع الكهرباء المتكرر، وهذا يؤثر سلباً في الزيتون المفترض عصره، وهذه مشكلة تعانيها أغلب معاصر الزيتون هنا، إذ نرى أحياناً أكياس الزيتون المجني مكومة في المعصرة تنتظر دورها، فيتأخر عصرها بسبب انقطاع الكهرباء، فكل كيس زيتون (شوال) يستخرج منه زيت بين ١٦ إلى ٢٧ كيلوغراماً حسب الحملان والطقس ونوعية الشجر، حيث يأتي بأيام المواسم نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شوال زيتون يستخرج منها ما يقارب ٨٠ إلى ٩٥ كيلو زيتاً، ويختلف إنتاج الزيت في بدايته عن نهايته حيث تكون حبة الزيتون نهاية الموسم أكثر نضوجا وبالتالي تكون نسبة الزيت فيها أعلى...

استبدال ٣٢٨ محولة كهربائية في اللاذقية

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

في خطوة استباقية أنجزت الشركة العامة لكهرباء اللاذقية استبدال ٣٢٨ محولة كهربائية لرفع كفاءة التيار وتوفير الاستطاعة المطلوبة، وفي تصريح للوطن أفاد محافظ اللاذقية ابراهيم خضر السالم أن أعمال الصيانة والتجديد في كامل مرافق البنى التحتية لم تتوقف، وبالإضافة إلى المحولات المشار إليها والتي تم توزيعها على كامل جغرافية المحافظة، فقد تم استبدال خطوط جر لمياه الشرب بمبلغ قارب مليار ليرة سورية، والآن يجري العمل على رفع حصة الفرد من مياه الشرب عبر تنفيذ مشروعين جديدين في محور تجمع حرف المسيترة كان يتم تغذيتهما من حصة مدينة اللاذقية بقيمة ١,٨٠٠ مليار ليرة، وذلك من مصادر مائية جوفية، وفي سياق تحسين مستوى خدمة المياه وتوفيرها للمواطنين، وأفاد السالم بأنه تم حفر ثمانية آبار واستثمار سبعة منها وذلك في قرى: زغرين والسرسكية وبكاس وغيرها، وأشار إلى أن تراجع ساعات التقنين الكهربائي وتحسن مستوى خدمة المياه ترافق مع نشاط ملحوظ للعاملين في ميدان مراقبة الشبكات ومنع التعدي عليها وقمع المخالفين، والتأكيد على التزام المستفيدين بدفع مستحقاتهم المالية الصادرة بفواتير دورية.

رمان القنيطرة

٢٤ ألف شجرة.. منها ٥٥٠٠ مثمر

| القنيطرة- الوطن

زراعة الرمان في القنيطرة من الزراعات الجديدة الدخيلة على المحافظة ورغم مردودها المادي الوفير وعدم تكليف المزارعين أي أعباء مادية للعناية بالشجرة إلا أن سر تأخر إدخالها على القنيطرة يحتاج إلى وقفة مطولة، وحقيقة مهما كانت المبررات والأجوبة التي منعت المعنيين بالقطاع الزراعي في القنيطرة خلال السنوات الماضية من عدم مساعدة المزارعين وتشجيعهم على زراعة أشجار الرمان، رغم أنها كانت تزرع وتستخدم سابقاً كسياج محيط بالمنازل وبالحقول، واليوم نجد إقبالاً ملحوظاً على زراعة أشجار الرمان بكثرة وفي كل قرى ومناطق المحافظة بسبب تحمل هذه الشجرة الظروف الجوية القاسية من ارتفاع درجة الحرارة والجفاف صيفاً أو انخفاضها شتاءً، كما أنها لا تتطلب جهداً جسدياً ومادياً، وأمراضها قليلة مقارنة بالأشجار المثمرة الأخرى، وأيضاً لأن لمنتجاتها ربحاً وفيراً، فاليوم وحسب الأسعار الرائجة للرمان في أسواقنا المحلية (الشعبية) سعر الكيلو غرام الواحد نحو ١٥٠- ٢٥٠ ليرة وحسب الحجم والنوع في حين أنه يباع في الأحياء ذات المستوى المعيشي الجيد فوق ٣٥٠ ليرة.

أحد مزارعي الرمان في قرية حضر بالقطاع الشمالي من المحافظة أكد أنه تم زيادة الاهتمام والعناية بشجرة الرمان وذلك بتنفيذ خطط جديدة مقترحة من مديرية زراعة القنيطرة لرفع مستوى الإنتاج وزيادة المساحات المزروعة والحصول على نوعية جيدة من المحصول.

مدير زراعة القنيطرة المهندس شامان جمعة أكد إقبال المزارعين على زيادة المساحات المزروعة من أشجار الرمان خلال المواسم الأخيرة بعد الربح الوفير الذي يجنى من زراعته مع قلة الخدمة، لافتا إلى أن المزارعين يعتمدون على زراعة أشجار الرمان بعلاً والبعض الآخر سقاية، والمساحة المزروعة بعلاً حسب إحصائيات المديرية / ٦٧٥ / دونماً بعد أن كانت الموسم الفائت /٦٨٨/ وعدد اشجار البعل / ٢٦٠٨٥ / والمثمر منها / ١٠٠٠/ شجرة بعد أن كانت الموسم الفائت نحو / ٢٦٥٨٨ / شجرة ومنها /١٤٠٠ / شجرة مثمرة، أما المساحة المزروعة سقاية فتبلغ /١٨٠/ دونماً بعد أن كانت /١٩١/ دونماً والأشجار المروية /٨١٠٠/ شجرة منها /٤٥٠٠/ مثمرة بعد أن كانت الموسم الفائت /٨٥٩٥/ شجرة منها / ٦٧١٠ / أشجار مثمرة، وعن المردود لشجرة الرمان السقي فإنها تعطي ٢٠ كغ والشجرة البعل ١٠ كغ وفي ضوء ذلك فإن الإنتاج المتوقع من السقي نحو ٩٠ طناً بعد أن كان ١٠١ طن ومن البعل نحو ١٠ أطنان والموسم الماض ١١ طناً والإجمالي المتوقع في محافظة القنيطرة نحو ١٠٠ طن من الرمان.

وعن أنواع الرمان في محافظة القنيطرة يشير مدير زراعة القنيطرة إلى أن أشهر أصناف الرمان هي الوردي أو الماوردي حيث تكون الثمرة كبيرة الحجم ويصل قطرها إلى أكثر من /١٠/ سم وذات لون أصفر باهت مشرب بحمرة خفيفة وعليه لطخ نحاسية وقد تكون ذات لون قرمزي داكن وهو من الأصناف المبكرة جداً، والرمان اللفاني الذي تكون الثمرة فيه متوسطة الحجم ذات لون أصفر باهت وفيه جانب أحمر برتقالي، والرمان الحامض تكون فيه الثمرة متوسطة إلى كبيرة قطرها /٩-١٠سم/ واللون أخضر مصفر والقشرة متقصفة ثخينة، وهنالك أيضاً الإفرنسي، وباسوطة، وونرفل وراس الحمل وحلو مبكر.

بعد خمس سنوات من التوقف

محلج سلمية يحلج قطن الرقة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أُعيد محلج سلمية للعمل بعد خمس سنوات من التوقف، وبعدما أعيت الحيلة الجهات المعنية التي حارت في أمرها وأمر تشغيل المحلج أو الإفادة من مساحته الشاسعة وبنيته التحتية، أو استثماره كمعمل للبيرة، أو لعصر البندورة، أو الزيتون!!.

المهم أن الجهات المعنية قررت مؤخراً إعادته – وبعد خمس سنوات من الإيقاف القسري – إلى سابق عهده، أي لحلج الأقطان!!.

وعلى كل حال أن يُعاد إلى سابق عهده بعد كل هذه المدة أفضل من أن يظل مُوقَفا أو موقوفا إلى ما لانهاية.

واليوم يؤدي هذا المحلج – أقدم محالج المحافظة إن لم يكن على مستوى البلد – دوره على الوجه الأكمل، وتُحلَجُ فيه الأقطان الموردة من الرقة.

مديره المهندس عماد الحموي يقول: – بعد استكمال الأمور الفنية، ومساعي الجهات المعنية والرسمية في وزارة الصناعة والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، تم إقرار استلام الأقطان الواردة من الرقة إلى محالج حمص وحماة، ومنها محلج سلمية في تاريخ ٩/٢٢، وتم الاستلام الفعلي في اليوم الثاني حيث تم استلام ٥٠٥٠ طناً يومياً، ويعد استيعابنا للقطن محدوداً بسبب ضيق المساحة، لذلك استعنا بمركز الحبوب من أجل التخزين، حيث إن القطن المحلوج يخزن في العراء، وتبلغ الطاقة الاستيعابية الكاملة للمحلج ٣٥٠٠ طن من القطن المحبوب، لذا نطالب بتوسيع المحلج لتكون طاقته الاستيعابية أكبر.

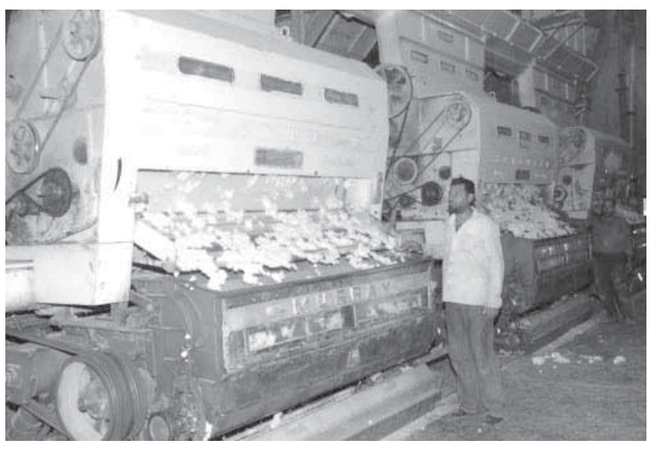

وعن المعاناة الراهنة قال: يعاني المحلج زيادة ساعات التقنين الكهربائي، الأمر الذي يجعلنا نعمل بوردية واحدة فقط، ونتيجة ذلك فإننا نضطر لاستخدام مجموعة مولدات كهربائية، تخضع بدورها لصعوبات مثل عدم توافر مادة البنزين، لذا فإن الحل الوحيد هو استثناء خط المحلج من التقنين وتخصيصه بخط كهربائي خاص، وهذا غير ممكن بسبب التكلفة العالية، الأمر الذي يجعل تشغيل ثلاث ورديات كحلم.

ومن المفترض إنجاز ٢٥ طناً يومياً فقط لكل وردية، الأمر الذي يجعل تخزين الفائض فوق طاقة المحلج اليومية في الوردية الواحدة، أي يجب توافر عمال وخط كهرباء خاص وطاقة إنتاجية وطاقة استيعابية كي يعمل المحلج على مدار ثلاث ورديات في اليوم، من أجل إطالة تشغيل الآلات والعمال لفترة أطول.

وعن العمال وواقع العمل قال: حالياً لدينا ٣٩ عاملاً وعاملة موسميين، ولكن في حال عمل بورديات، سيرتفع ملاك المحلج كعمالة وغيرها، وسنحتاج حينئذ لعمال إضافيين لتسيير أمور الصالة، أما باقي الأعمال في المحلج مثل الشراق وكبس وحزم البالات وتعبئة البذور والغبار فهي في أيدي المتعهد، الذي خصص للعامل أجرة ٦٠٠ ليرة سورية خلال فترة عمل من الساعة السابعة صباحاً حتى الثالثة ظهراً.

فالعمال الموجودون ضمن الصالة هم عمال تحويل وتشدير ستائف الأقطان وحزمها، إضافة لعاملات تنظيف أرضيات المحلج من الأقطان وعملية فرز الشلول وتنظيف الشلول الفارغة من الأقطان العالقة (التزهير).

مركز العلاج البيولوجي في السويداء من دون دواء

٦٠٠ مريض ينتظرون كرم وزارة الصحة

| السويداء- عبير صيموعة

رغم التهليل والتطبيل الذي رافق إقامة مركز للعلاج البيولوجي في السويداء إلا أن المركز ومن تاريخ إحداثه منذ سنة ونصف السنة تقريباً ما زال خارج حسابات وزارة الصحة التي على ما يبدو باتت تتعامل مع مراكز العلاج في المحافظات على مبدأ الخيار والفقوس إذ خصصت العلاج لمشافي دمشق وحدها بعد أن وزعت الدواء النوعي على مشفى المجتهد والهلال الأحمر وابن النفيس وبشكل مجاني مخرجة من حساباتها مركز المشفى الوطني في السويداء رغم أن عدد المرضى المسجلين لدى المركز فاق الـ٦٠٠ مريض حيث أكد الطبيب المشرف على العلاج في المركز البيولوجي في السويداء الدكتور جمال الولي أنه لغاية تاريخه لم تقم وزارة الصحة بتزويد المركز بأي من الأدوية البيولوجية لجميع الأمراض الرثية المفصلية سواء لمرضى المفاصل أو الروماتيزم أو حتى دواء المناعة علما أن العلاج البيولوجي أعطى نتائج جيدة جداً ولعل سعي المركز المتواصل لتأمين تلك الأدوية إنما يعود لثمنها الباهظ حيث لا يستطيع أي مريض تأمينها من مستودعات الأدوية وخاصة أن ثمن الإبرة الواحدة يتراوح بين ١٢٥ و١٥٠ ألف أن بعض الأمراض يحتاج المريض إلى إبرة أسبوعياً مؤكداً أنه يجب التركيز على علاج مرضى المفاصل والمناعة والروماتيزم لأنها شريحة مهددة في حال لم تتسن معالجتها الانتقال إلى حالة العجز التام واستحالة الحركة علما أن العلاج البيولوجي له تأثير سحري وفعال في المرضى لافتا إلى ضرورة وضع برنامج للعلاج شانه شأن باقي الأمراض المزمنة كمرض السكري.

وأوضح الولي أنه رغم تأمين المركز وإيجاد الكادر التمريضي الذي يجب على الوزارة تدريبه على كيفية إعطاء العلاج نظرا لدقته وخصوصيته إلا أن الوزارة لم تقم حتى هذا التاريخ باستدعاء الكادر التمريضي ولم تحدد زمنا لإقامة الدورة علماً أن المركز قام لعدة مرات متتالية بتقديم لوائح بأسماء جميع المرضى الذين يحتاجون للعلاج البيولوجي والبالغ عددهم ٥٠٠ مريض من السويداء إضافة إلى ما يزيد على ١٠٠ مريض من الوافدين إلى مديرية صحة السويداء التي بدورها قامت بإرسالها إلى الوزارة ولكن يبدو لا مجيب لافتاً إلى أنه تم طرح قضية تأمين العلاج البيولوجي أمام وزير الصحة في زيارته الأخيرة منذ أيام إلى السويداء على أمل أن يتم تزويد المركز بالعلاج.

وبين الولي أن مركز العلاج البيولوجي في السويداء ما زال يقتصر عمله على تقديم المعالجات بالأدوية النوعية لكن العلاج البيولوجي أكثر تطوراً وأكثر فعالية وهذا السبب الذي جعلنا أكثر إصراراً على تأمينه.

حفاظاً على حقوق المواطنين..

عقارات درعا تؤرشف كامل سجلات الملكية في المحافظة

| درعا – الوطن

يكتسب موضوع أرشيف السجلات العقارية وحفظ عدة نسخ عنها في أماكن آمنة ومختلفة ضمن الظروف الراهنة أهمية قصوى، لكون هذه العملية توثق لملكيات المواطنين وتحد من التلاعب فيها وتمكن من الرجوع بيسر وسهولة وسرعة إلى أي نسخة منها عند الحاجة أو في حال تعرضت أخرى لطارئ تسبب في ضياعها أو نقلها أو العبث بها، وفي هذا الإطار ذكر المهندس ناظم العلوه مدير المصالح العقارية في درعا أنه تم الانتهاء بشكل كامل من أرشفة جميع السجلات العقارية (سجلات الملكية) في جميع أرجاء المحافظة وتم حفظ عدة نسخ منها عند المديرية العامة للمصالح العقارية، وتم بشكل يومي أرشفة وضبط أي عقود جديدة (انتقال ملكية حديثة) وكل ذلك بهدف الحفاظ على البيانات والوثائق التي تتضمن وتثبت ملكيات المواطنين والتمكين من الرجوع إليها عند الحاجة وفي أي ظرف كان وخاصة في حال تعرضت السجلات الرئيسية لأي طارئ ضمن الظروف السائدة، كما أن المديرية تعمل حالياً على أرشفة كل الوثائق الفنية العائدة لدائرة المساحة وذلك للحفاظ على حقوق الملكية على الطبيعة، وحتى تاريخه تم حفظ كل المخططات النهائية والعمل بشكل متواصل على أرشفة التكاليف (كل ما يطرأ على مجمل العقار من متغيرات من بناء وإفراز وغيرها) وبعد الانتهاء من هذا العمل الذي أنجزت أغلبية معاملاته سوف تتم أتمتة كل وثائق السجل العقاري والمساحة بما يؤدي مستقبلاً إلى إمكانية تقديم الخدمة للمراجعين في أي سجل عقاري أو دائرة مساحة على مستوى القطر عبر شبكة حاسوبية مترابطة كما هو الحال في مديرية الأحوال المدنية الآن، علماً أن هذا العمل في حال توافرت الظروف الملائمة لتنفيذه يتطلب رفد المديرية بالكادر الكافي والمدرب وكذلك الحواسيب اللازمة ومتمماتها وخاصة أن عدد الموظفين تراجع بنسبة ٣٠٪ تقريباً وبالتحديد من ٣٦٠ عاملاً إلى ٢٤٢ عاملاً بسبب الاستقالات والوفيات وإنهاء العقود والتقاعد وبحكم المستقيل وهو ما يرتب ضغطاً على العاملين في أداء مهامهم حالياً فكيف يكون مستقبلاً في حال عاد النشاط العقاري إلى طبيعته وبدأ العمل بالأتمتة؟

وأشار العلوه إلى أن إجمالي الرسوم عن مجمل الأعمال العقارية المنفذة من بداية العام الجاري ولغاية شهر آب منه بلغ أكثر من ١٥ مليون ليرة سورية، ووصل عدد القيود العقارية المنجزة في المحافظة للفترة نفسها ١٤٨٥٥ قيداً، وعدد المخططات والبيانات المساحية المنفذة ٨٧٨ مخططاً بيانياً، على حين بلغ عدد العقود الموثقة ٢٦٦٩ عقداً والعقود والتكاليف المؤرشفة ٦٦٠٩ عقود وتكليف، علماً أن هذه الأرقام كانت مضاعفة مرات ومرات، قبل الأحداث وما أدى إلى انخفاضها ركود حركة العقارات بسبب الظروف الراهنة.

تراجع مستمر في عدد المشتغلين في الزراعة

| الوطن

تعد سورية ذات وضع زراعي فريد، وقطراً زراعياً، حقيقة تثبتها المعطيات البيئية والتاريخية والبشرية، ويرجح أنها الموطن الأول لزراعة الحبوب، واستئناس الكثير من الأنواع والعروق الحيوانية، وتتنوع فيها البيئات الزراعية بين الجبلية والساحلية والداخلية والمراعي الطبيعية، وتبلغ نسبة الأراضي المنبسطة ٨٠٪ من إجمالي مساحة سورية، في حين تشكل الأراضي الهضابية والوديان ١٥٪، والجبال والمرتفعات ٥٪، وهذا يشير إلى إمكانية التوسع والاستغلال الزراعي بشكل كبير حتى في كثير من المناطق الجبلية والهضابية، وقد أمكن استصلاح وزراعة واستثمار مساحات كبيرة من الهضاب والجبال في كثير من المحافظات وخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية.

وقال المهندس عبد الرحمن قرنفلة المستشار الفني في اتحاد غرف الزراعة السورية: تساهم الزراعة بثقل معنوي في بنية الاقتصاد الوطني السوري، سواء من حيث حصتها في الصادرات السورية أو من حيث نصيبها من القوى العاملة في القطر أو مساهمتها في الدخل القومي.

إلا أن المساحة القابلة للزراعة لا تزال تشكل ٣٢٪ من إجمالي مساحة البلاد، والبقية هي أراض غير قابلة للزراعة ومروج ومراع وحراج، والمساحة الصالحة للزراعة يستثمر منها نحو ٩٤٪، ويجب زيادة المساحة المستثمرة على حساب تلك غير المستثمرة بوسائل الاستصلاح المختلفة، ولا تتجاوز الأراضي المروية ٢٩,٦ ٪ من الأراضي المزروعة فعلاً ونسبة الأراضي التي تستخدم الري الحديث ٢٢٪ فقط من

الأراضي المروية.

وأكد قرنفلة أن ضيق المساحة والاعتماد على العوامل الجوية ومشكلة التصحر (الناتجة عن الرعي الجائر–الجفاف– الاحتطاب– التملح – الانجراف – التعدي على الحراج – استغلال المياه الجوفية – الغدق – التعدي على البادية – تدهور خصوبة الأراضي) شكلت تحديات الزراعة السورية في العقود الأخيرة.

وعلى الرغم من التراجع المستمر لعدد المشتغلين بالزراعة لا تزال تتمتع بوزن مقبول بالنسبة لغيرها من القطاعات، حيث كان المشتغلون بالزراعة عام ١٩٧١ يشكلون ٥٦٪ من مجموع القوى العاملة ثم تراجعت النسبة إلى ٣٩٪ عام ١٩٨٠ وتابعت الانخفاض إلى ٣١,٨٪ عام ١٩٨٦ وعادت فانخفضت إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٥ وتدهورت إلى ١٣,٢٪ عام ٢٠١١، ولعل من أهم مشكلات العاملين في الزراعة تدني مستوى التأهيل الفني لقوة العمل الزراعية والجهل بأصول الزراعة الحديثة وضعف الإرشاد الزراعي وسوء توزيع الفنيين الزراعيين على مناطق الإنتاج والمشكلة الأخطر هي هجرة اليد العاملة الزراعية إلى مراكز المدن وخاصة العناصر المثقفة وهو ما حرم الريف السوري من قوة عمل مؤهلة لازمة للعمليات الزراعية الحديثة.

وأكد قرنفلة أن إصلاح القطاع الزراعي وزيادة المساحات المروية وترشيد استخدام المياه في الزراعة وتحديث الري الزراعي، وتحقيق إلزامية التحول إلى الري الحديث، وإعادة دراسة إمكانات سورية الزراعية، ووضعها في الشروط والظروف المنتجة، كله يشكل فرصة لتتبوأ سورية مكانتها الفريدة في أن تكون ممولاً رئيسياً بالمنتجات الزراعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.